بينهم نائبين ووزير ووكيل وزارة.. النزاهة تكشف عن اوامر استقدام وقبض

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة عن مجمل أوامر القبض والاستقدام الصادرة بحقّ المسؤولين خلال شهر آذار الماضي، مُبيّـنةً أنها جاءت على خلفيّـَة قضايا وملفاتٍ حقّـَقت فيها وأحالتها إلى القضاء.

واوضحت دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن أوامر القبض والاستقدام الصادرة عن الجهات القضائيّـَة، انه تم صدور (58)أمر قبضٍ واستقدامٍ بحقّـِ مسؤولين خلال شهر آذار الماضي، مُبيّـنةً صدور (8) أوامر قبضٍ، و(50) أمر استقدامٍ للمدة من (1 -31/3/2021)، مُوضحَـةً أنّـَ تلك الأوامر شملت عضوين في مجلس النوّـَاب (حالي وسابق)، ووزيراً أسبق، ووكيل وزارةٍ سابقاً.

واشارت الدائرة أنّـَ أوامر القبض والاستقدام شملت محافظاً حالياً وآخر سابقاً، فضلاً عن (25) مديراً عاماً، منهم حاليون وسابقون وقائمقامان اثنان، لافتةً إلى شمول (22) عضواً من أعضاء مجالس المحافظات بتلك الأوامر.

ونوهت إلى أنّـَ (14) ممّـَن صدرت بحقهم تلك الأوامر مُكفّـَلون، في وقتٍ سُجّـِلَ (7) آخرين

(هاربين)، وأُفرِجَ عن واحدٍ في طور التحقيق، وواحد محال إلى المحكمة، وشُمِلَ واحدٌ آخر ممّن صدر بحقّه أمرُ استقدامٍ بقرار العفو.

وكانت الهيئة قد أعلنت في شباط الماضي عن تفاصيل تقريرها السنوي لعام 2020، مُبيّنةً تضمّنه استصدار (82) أمر استقدامٍ و قبضٍ بحقّ وزراء ومن بدرجتهم، فيما كان عدد أوامر القبض والاستقدام الصادرة بحق المديرين العامين والدرجات الخاصة (624) أمراً.